

على هيئة أسواق المال استشارة المحتالين والمتلاعبين بعالم الأسهم يا صالح.. اعقلها وتوكل!

أحمد بوهري



صالح الفلاح رئيس هيئة أسواق المال.. هل يقبض على المحتالين بيده اليمنى أم اليسرى أم بالثنتين معا؟

فسي مقابلة مع رئيس هيئة أسواق المال صالح الفلاح أجزتها مجلة اكسفورد معه، ونشرتها «الأنباء» قبل أيام، قال الفلاح في سياق رده على أحد الأسئلة، إنه «إذا أردنا تعليم المنفعة في السوق فعلياً أن نخلق بيئة صالحة، ولكي نكون قادرين على المنافسة في المستقبل، فإننا بحاجة إلى تعزيز الدراية والخبرة في مسائل الأسواق المالية».

ثمة من فسر ذلك على أن البيئة الحالية غير صالحة، وأن المنافسة المستقبلية لسوق الكويت للأوراق المالية تقترض الخبرات والدراية في عالم الأسهم، التي ربما غير موجودة الآن في البورصة وإدارتها الكثيرة، وربما في هيئة الأسواق، وهو أمر مفهوم للأخيرة باعتبارها حديثة الولادة نسبياً.

في الواقع، يملك الفلاح فريقاً مهنياً جيداً كمفوضين في مجلس إدارة الهيئة، واختصاصاتهم تجمع بين القانونيين والمحاسبين والمصرفيين وخبراء في الاستثمار والأسهم.

والفلاح نفسه لديه خبرة مصرفية طويلة، إضافة إلى أنه أت من عالم الأسهم، إذ أن منصبه السابق مدير عام لبورصة، المنصب الذي اتاح له التعرف على كثير من عمليات الاحتيال والتلاعب التي قامت بها شركات كثيرة في السوق قبل الأزمة المالية.

ملاحقة المتلاعبين

ولقرارات الفلاح الفضل في توقيف سبيل إدرات الشركات وعمليات الاكتتاب العشوائية التي تمت قبل الأزمة وشفطت الملايين من الناس تحت وطأة البروباغندا الزائفة لمسؤولي هذه الشركات.

ومعروف عن الفلاح وفريقه، أنه نظيف الكف، أو هكذا ما يقال في كواليس السوق وفي السر والعلن في ديوانيات الكويت وتجمعاتها، رغم أنه قليل الاطلاقات الإعلامية ولا يمدح نفسه بل يترك الأمور تأخذ مجراها كما يجب.

وفريق محترم مثل هذا، يسعى إلى «خلق بيئة صالحة»، لا بد أنه سيتعثر في معرفة طرق الاحتيال

جديدة كل يوم، وكلما تم الضغط عليهم من اليمن، صنعوا مهرباً من اليسار، وإذا تم التشديد عليهم بتعليمات قاسية وقوانين صارمة، فلهم حيلهم لتفسير القوانين بجيش من المستشارين القانونيين لديهم الذين يمكنهم أن يخرجوا المتلاعب مثل «الشعرة من العجين».

كره الفلاح

ولا شك أن محتالي الأسهم يكرهون الفلاح وفريقه، وسبب الكراهية واضح من كثرة احالة هؤلاء للقضاء، التي تقوم بها الهيئة بشكل مكثف منذ عام تقريباً. ومع أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته، لكن بمجرد التحويل للنيابة العامة تعني أن ثمة علامات استفهام تراها الهيئة في سياق التداولات اليومية للأسهم وتقترض التحقيق فيها.

لكن حتى الآن لم يتم الإعلان في الجريدة الرسمية أو على موقع هيئة أسواق المال عن حيس متهم أو تغريم المتلاعب بمئات الآلاف من الدنانير، على حسبة أن المتلاعب الذي ثبتت التهمة عليه، قد حقق ربما الملايين من تلاعه، كما أضر بمصالح السوق وسعته، وخسر كثيراً من المتداولين في جريمته المالية، (من دون اغفال أن شركاءه في اللعبة استفادوا، وهم مجرمون أيضاً إذا ثبت تواطؤهم).

واكثر أمر سمعناه قبل أشهر هو توقيف ما يسمى بـ «ميسي السوق»، وهو مضارب سريع الحركة دخلاً وخروجاً، مع بعض الأسماء الوهمية معه، لكن «ميسي» انطلق من ملعب آخر ومازال يسدد الأهداف هنا وهناك، محققاً مكاسب على حساب المساكين في السوق.

استشارة المحتالين

اذن ما العمل؟ في الأسواق العالمية يأتون غالباً بالنصابين والمحتالين والمتلاعبين كمستشارين لهيئات أسواق المال، وهذا أمر حصل في أميركا كما في أوروبا، والشواهد كثيرة.

فهؤلاء النصابون يصحون خبراء في المجال، ويمكنهم سريعاً كشف عمليات التلاعب وتسهيل المهام على هيئات الأسواق المالية لتتفرغ لأمر أخرى توعوية

للمستثمرين أو تطويرية للسوق، إضافة إلى جذب الاستثمارات وغيرها من المهام المكلفة بها.

بينما المهمة الأصعب وهي كشف التلاعبات اليومية في الأسهم، فتكون من اختصاص الضالعين بها، أي المحتالون انفسهم الذين تم كشفهم وابعادهم عن الأسواق نهائياً أو مؤقتاً، (لا يعني كلامنا أبداً استشارة ميسي السوق لكي لا

تختلط الأمور على البعض، فالتقدير عائد للفلاح وفريقه)، وإن استشارة هؤلاء لا شك ستقلب موازين اللعبة البورصوية، وتحد من عشوائيات السوق وتحمي الصغار، أي نصب الأفخاخ من قبل واضعها.

وبذلك تكون الهيئة قد حققت احد اهم أهدافها في القضاء على التلاعبات في السوق، التي يشكو الصغار منها كل يوم، وحتى كبار المستثمرين (المحترمين) يشكون من ضعف سوق المال وعدم القدرة على متابعة سير اتجاهاته وقياس أدائه الحقيقي، وتفضيلهم هجرته إلى أسواق أخرى أو وضع أموالهم في البنوك بشكل يضمن له الأمان من تقلبات الأسهم.

يحدث في العالم

وبالمنااسبة، الاستعانة بمستشارين محتالين هو أمر يحدث في مجالات اقتصادية أخرى في أسواق العالم غير البورصة، ولطالما كان هؤلاء وقود تحركات وزراء مال ومحافظين للتفتيش عن أمر في السوق.

كما تمت الاستعانة بهم من قبل الأمنيين لكشف سرقات واحتيالات، وعمليات نصب وحتى مافيات، ومشاهدة برامج «نانسيونال جيوغرافيك» كقيلة بذلك.

وما يعرف بـ «بونزي ستايل» أو طريقة بونزي الاحتيالية الشهيرة، جاءت من التلاعب في أسواق المال، ومازالت تستخدم في الأسواق حتى الآن.

وبونزي، اكبر المحتالين في التاريخ المالي الأمريكي وهو مهاجر من اصول ايطالية، جاء لعالم الأسهم من خلفية مصرفية واستثمارية، تماماً كما جاء حديثاً برنارد مادوف إلى هيئة الأسواق المالية الأميركية، وتم القبض عليه

الفرصة سانحة لفريق

الفلاح «النظيف»

للاستعانة بنصابي

الأزمة المالية..

وبرواتب منطقية



الأسواق العالمية

متقدمة باستخدام

المتلاعبين بالأسهم

لنصب أفخاخ

لزملائهم

من بين الإحالات

للنيابة.. لم نسمع إلا

عن توقيف «ميسي

السوق» الباقي في

الملعب بأسماء

أخرى!

في أكبر عمليات احتيال في عالم المال والأسهم.

وبالعودة للسوق الكويتي، تم في السنوات الأخيرة طرد كثير من المتلاعبين والمحتالين (والمتلاعبات والمحتالات) مع شركاتهم من السوق، وبعضهم اصبحوا بلا وظائف أو عالة على شركاتهم (المطرودة) مع رواتب قليلة إذا ما قورنت بسنوات العز، علماً أن البعض ما زال يحلب ما تبقى من أموال المساهمين للحصول على رواتب كبيرة من ناحية، بينما وبكل وقاحة يحصل على بونصات من شركته شبه المغلقة.

فرصة رخيصة

لذا فإن الفرصة سانحة الآن لصالح الفلاح للاستعانة هؤلاء كمستشارين، من خارج سلم الرواتب والوظائف في هيئة الأسواق أو Freelancer مع اعطائهم مبالغ كبيرة لكي يتفرغوا أولاً للملاحقة المتلاعبين والنصابين (زملاتهم السابقين)، إذ إن هؤلاء يحبون المال كثيراً، وثانياً لكي يجتهدوا في الكشف عن الجرائم المالية وخطوطها.

وفي الفترة المقبلة ستكون هناك خصصة للبورصة الكويتية، وحسب قانون تخصصتها، فستنافس الشركات للفوز بنسبة 50٪ من رأسمالها، على أن تتنازل كل شركة فائزة 5٪ بعد أقصى، أي أن هناك 10 شركات أو مجموعات ستنازل نسبة الـ 50٪، كما ستكون الحصص المتبقية (50٪) من نصيب المواطنين في اكتتاب عام.

لذا فإن الجهد سيكون مضاعفاً على هيئة الأسواق للفصل بين المصلحة الخاصة للشركات الفائزة، والمفترض أنها ستشكل مجلس إدارة البورصة، وبين المصلحة العامة التي تقتضي أن تعمل البورصات كمصدر ثانوي للناس لاستثمار أموالها ومدخراتها، وأن تكون أيضاً فرصة للشركات للحصول على سيولة بأقل تكلفة

من أسواق الاقتراض التقليدية (البنوك، شركات التمويل)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفلاح قال في مقابله مع «اكسفورد» أن البورصات تدار بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام.



أحمد الدويسان

شي كبير يا عمري..

ميسي مصاب!

- ميسي الارجنطين مصاب وميسي السوق ينتظر فتح الباب.
- مباحثات جادة تعقدها شركات الوساطة وقهوة ليزا من جهة أخرى لمشاركتها في النشاط أملاً في تحقيق شروط الهيئة للوصول إلى رأس المال 10 ملايين.
- لدينا في الكويت صانع سوء وليس صانع سوق.
- ومازال السوق يبحث عن صانع السوق ويسأل هل سيكون قبل الريبوق أم بعد الريبوق؟
- الطقس البورصوي ليوم الأحد: توقعات بتداولات رعدية لكن بزخات نقدية قليلة، مع غيوم إعلانات كثيفة أعلى مد للبحر سيكون في فترة الساحر.

أحمد الدويسان مدير عام شركة الرباعية للوساطة المالية

حدث بياناتك وادخل السحب على

جوائز بقيمة

10,000,000 د.ك

حدث بياناتك الآن في أي من فروع «بنك» المصرفية وكن ضمن الفائزين بجوائز نقدية:

- 5 جوائز نقدية قيمة كل منها 200 د.ك
- 90 جائزة نقدية قيمة كل منها 100 د.ك

سارع بتحديث بياناتك للحفاظ على استمرارية أعمالك المصرفية.

